دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي

د. إبراهيـــم الأشتر ـ كلية التربية يفرن ـ جامعة الزنتان.

المقدمـــــــــــــــة:

تنبع أهمية المنظمات غير الحكومية في الدول العربية من خلال الدور الذى تلعبه في العملية التنموية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة أنها لم تعد مقصورة على الأنشطة الخيرية- كما كان وضعها في السابق- وإنما تعدت ذلك وتبنت انشطة أقرب إلى أنشطة المجتمع المدني الحديث ورغم الجهود التي تبذلها الأقطار العربية من أجل تحقيق التنمية إلا إنها ما زالت تواجه ما تواجه دول العالم الثالث من مشاكل ، وتحديات، ولاسيما أن الأقطار العربية بشكل عام مازالت تعانى من مشكلات التخلف الاقتصادي ، والاجتماعي والسياسي، والثقافي، ومازال هناك الملايين يفقدون الحاجات الأساسية من المأوى والغذاء والرعاية الصحية ؛ مع عدم اغفال أن الأمية هي السمة الغالبة لهذه الشعوب، وقد تراجعت معدلات الأداء الاقتصادي وازداد حجم التضخم ، وارتفعت معدلات البطالة، وهاجرت الكفاءات إلى الخارج بحثا على الرزق كم زاد حجم الديون الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل ، لهذا يزداد دور مؤسسات المجتمع المدني فعالية في الفترة الحالية لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افقارهم ، ولما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، وثقافة الاعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة الموطنين في تشكيل التاريخ الاجتماعي، ومساهمتهم بفاعلية في تحقيق التحولات التاريخية للمجتمعات.

وقد بدأ المهتمون بعمليات التغير الاجتماعي في الدول النامية ومنها ليبيا إدراك أهمية المؤسسات الأهلية كشروط أولية لنجاح عملية التنمية المستدامة ، وقد أدركوا ـ أيضاً ـ أن السبيل إلى حل مشكلات الدول النامية هو النهوض بمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة لتطوير المجتمع وتحويله من التخلف إلى التقدم وأن حل مشكلات وقضايا المجتمع المدني يؤدّي إلى التخفيف من اللجوء للدول الكبرى للاستعانة بإمكاناتها في تنمية البلاد ، ولذا أصبح الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني من الموضوعات المطروحة للنقاش علي الساحة القومية في معظم الدول النامية ومنها ليبيا التي اعتبرت النهوض بالمؤسسات المدنية مشروعاً قومياً تتبناه القيادة السياسية في ليبيا حالياً.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن دراسة دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة هو أمر لا يقل أهمية عن معالجة وبحث مشكلات التنمية الاقتصادية فمؤسسات المجتمع المدني في ليبيا تحتاج إلى رؤي ومنظورات شاملة تسهم في بلورتها مخصصات علمية كثيرة منها علم الاجتماع الذي يستطيع من خلال نظريات وطرق البحث السوسيولوجي أن يسهم في إدراك واقع المؤسسات المدنية ومشكلاتها ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة حتى يمكن النهوض بهذا بالمجتمع.

وفي هذا الصدد تحاول الدراسة الحالية معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع الليبي.

مشكلة الدراسة:

تتوقف مسيرة التنمية في أي مجتمع على جهود أفراده ومؤسساته ، وفي إطار ثقافة المجتمع ، وإمكانياته ومن الخطأ القول بأنه من الممكن استيراد التنمية في أشكالها المختلفة لتصب في قوالب اجتماعية معينة ؛ لأن التنمية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة للسير بالمجتمع إلى مدارج التقدم ، والتطور لهذا فإن من المؤكد أن التنمية لكي تخدم المجتمع لا بد أن تتم في إطار اجتماعي محدود حيث يشكل هذا الإطار القاعدة الأساسية للأخلاقيات والقيم والمبادئ كما أن عادات وتقاليد المجتمع قد تلعب دروراً أساسياً في خطط التنمية سلبياً وإيجابياً.

والحاجة إلى تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة يمكن تحقيقها بتجنيد كل الموارد البشرية والمادية المتاحة والمتوقعة على أن يحســـن استثمارها بأفضل صورة لكي تحقق أهدافها.

ولا يمكن استثمار هذه الموارد بشتي أنواعها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا باستخدام الأسلوب العلمي المنظم والمتوازن الذي يأخذ في اعتباره الحاجات الأساسية للمجتمع وإمكانات تطويره إلى مجتمع تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية وطبيعي أن تأخذ مؤسسات المجتمع المدني مكانة الصدارة في تحقيق عملية التنمية بحيث يتم توجيهها من قبل كوارد بشرية متخصصة ، وتركز في دراستها على التخصصات العلمية ذات العلاقة المباشرة بمجالات التنمية المختلفة.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تحققه منظمات المجتمع المدني فإنه لا يزال أي اهتمام بالجوانب النوعية وإيجاد تخصصات وفروع تتلاءم مع الاحتياجات المستقبلية لخطط التنمية المستدامة.

وعليه فلابد أن يهتم البحث العلمي بدراسة تلك القضايا حتى يمكن تقنين رسالة هذه المؤسسات بشكل علمي قابل للتحقيق . ومن هذا المنطلق يمكن أن نحدد مسلك هذه

الدراسة في التعرف علي دور المجتمع المدني في مجالات التنمية المستدامة من أجل معاونة المخططين لعمليات التنمية أثناء تصميم خططهم التنموية ومن أجل مساعدة القائمين علي أمر مؤسسات المجتمع المدني في وضع تصورات للارتقاء بها وزيادة فعالية دورها التنموي في المجتمع ، لذلك فقد برزت فكرة هذه الدراسة كمحاولة لتحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي.

أهداف البحث:

يتمثل هدف البحث الرئيسي في تحديد (التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة ففي المجتمع الليبي)

1- التعرف علي الدور الذي تسهم به مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة.

2- التعرف على مكونات وأهداف مؤسسات المجتمع المدني.

3- التعرف علي العناصر المساعدة والمعيقة لعمل هذه المؤسسات.

4- تقديم بعض التوصيات؛ لتفعيل دور هذه المؤسسات وزيادة مساهمتها في التنمية المستدامة.

5- وضع اقتراحات عملية لتفعيل دور هذه المؤسسات وزيادة مساهمتها في التنمية المستدامة.

أهميـة البحث:

في ظل تزايد الاهتمام بالتنظيمات غير الحكومية في عصر العولمة وافتقاد السوق وتنامي المشروع الرأسمالي وانتشار التنظيمات غير الحكومية في الوطن العربي- ومنها ليبيا- على غرار المجتمع العربي في الوقت الذي تختلف فيه الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات وما صاحب ذلك من ضرورة التركيز علي التنمية المستدامة.

تتحدد أهمية البحث في عدة نقاط:

1- الحاجة الملحة لدراسة هذه المؤسسات في طبيعتها وأنشطتها ومعوقاتها.

2- إبراز أهمية دور هذه المؤسسات كقطاع ثالث وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي.

3- وجوب التعرف علي دور هذه المؤسسات في التنمية المستدامة.

4- إبراز أهمية دور هذه الجمعيات كقطاع ثالث وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

5- التعرف على الآليات التي يمكن من خلالها تذليل الصعاب أمام مؤسسات المجتمع المدني.

مفاهيم البحث:

تحديد مفهوم الدراسة أمر ضروري باعتباره أساس نظري يحدد ماهية كل مصطلح من مصطلحات البحث ؛ لأن تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة مسألة مهمة حتى يتسنى للقارئ معرفة المصطلح بشكل دقيق كما يقصده الباحث دون لبس أو تأويل.

1- **الدور:** توضّح موسوعة علم الاجتماع التعريف الكلاسيكي للدور ، وهو الذي قدمه لينتون (1936 م) باعتباره الجانب الدينامي للمكانة فإذا كانت المكانة تمثل وضعاً اجتماعياً معيناً له مجموعة محددة من الحقوق الواجبات المرتبطة به فإن الدور يعني : تنفيذ توقعات المكانة " وتوقعات الدور" بواسطة السلوك المتوقع لمكانة معينة.

وقد تطور هذا المفهوم للدور في إطار الوظيفة حيث اضاف إليه ميرتون (1939) مفاهيم جديدة "مجموعة من الأدوار" وقصد به: مجموعة علاقات الدور المرتبطة بمكانة اجتماعية معينة [1]

ووفقاً لهذا يتحدد الدور في عدة عناصر:-

- الأفعال التي يقوم بها الفرد أو المؤسسة.
- أن تكون هذه الأفعال متوقعة.
- أن تحدد هذه الأفعال في ضوء موقع الفرد أو المؤسسة في البناء الاجتماعي.

"الدور في نظر علم الاجتماع يتضمن كل تنظيم مجموعة أدوار متباينة نسبياً ، ويمكن تحديد هذه الأدوار بأنها : منظومات إكراه معياري أو عُرفي يُفترض بالممثلّين الفاعلين أن يتقيدوا بها" [2].

2-المجتمع المدنـــــي : "إنه مجمل التنظيمات الاجتماعية والتطوعية غير الإرثية وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدرته على المشاركة في الحياة العامة ، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية [3] فالمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، أي : بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها ، أو لتقديم خدمات للمواطنين، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ، وتلتزم في وجودها

ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والمشاركة، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف

3-منظمات المجتمع المدني: هي " أي : منظمة لا تعتبر جزءاً من الحكومة ، ولم تؤسس بناء على اتفاق بين الحكومات ، وقد تكون منظمات تخصصية ، أو نقابات، اتحادات عمالية وتجارية، أو أية منظمات أخرى ليس لها طبيعة حكومية." [**4**] منظمات المجتمع المدني هي جملة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض محددة ، منها ما هو سياسي كالأحزاب السياسية، وما هو نقابي، ومنها ما هو اجتماعي تنموي كالجمعيات الأهلية، في سبيل تحقيق أهداف تقدر قيمة التعددية والحرية الفردية وتحترم - أيضا - الحاجات الإنسانية للمجتمع المحلي والرؤى المشتركة للقطاع العام كالنقابات المهنية [5]

4-التنمية : التنمية هي عملية ديناميكية تخطيطية تستهدف حدوث تغيرات سواء كانت علي صعيد الفرد أو المجتمع وتمتاز بالشمولية والتوازن في تنفيذ الخطط التنموية وهي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد، لإقامة مجتمع حديث .

هناك العديد من التعريفات للتنمية ولكن تم الاكتفاء ببعض هذه التعريفات وأكثرها وضوحاً وفي ضوء ذلك يمكن وضع التصور التالي لمفهوم التنمية:

التنمية هي " عملية تعتبر شاملة ومتكاملة تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع وتعتمد علي استغلال طاقات المجتمع البشرية والمادية استغلالاً جيد بما يؤدي إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم وتقتضي هذه العملية إعداد أفراد المجتمع مهنياً وثقافياً وسياسياً للمشاركة في أحداث هذا التغير الشامل للمجتمع وهذا ما يحدث عن طريق التعليم ومؤسساته".

وقد عرف حسن سعفان التنمية على أنها: " هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق مخطط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة ، والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة ؛ كالتعليم، والصحة، والأسرة، والشباب ، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية [**6**] إن التنمية هي "عملية شاملة ، ومتكاملة تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع وتعتمد على استغلال طاقات المجتمع البشرية ، والمادية استغلالاً جيداً بما يؤدي إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، والاجتماعية لهم، وتقتضي هذه العملية إعداد أفراد المجتمع مهنياً ، وثقافياً، وسياسياً؛

للمشاركة في أحداث هذا التغير الشامل للمجتمع، وهذا ما يحدث عن طريق التعليم ومؤسساته" [7] .

5-التنمية المستدامـــة : على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد تم تقديمه لأول مـــرة في عام 1972م على الساحة العالمية؛ إلا أن هذا المفهوم قدم رسمياً عام 1982 م كمفهوم واضح للمرة الأولى عندما قدمت اللجنة العالمية المعنية بشئون البيئة والتنمية بأنها : " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [8].

الدراسات السابقة والإطار النظري

أولاً ـ بعض الدراسات السابقة

1 ـ **دراســـــــــة :** المعلولي وياسين (2011) هدفت إلى معرفة مدى تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة في برنامج المنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، وقد أظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية تحقق بعض الحاجات التربوية للمستفيدين منها في مجال التوعية والتعليم والتدريب والتأهيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما أبرزت دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامج المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمجالات التوعية والتعليم والتأهيل والتدريب للمستفيدين.

2- دراســـــــــة : وجدان أبولقاسم الميلودي **(2017 م)** بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة على مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية بمدينة الزاوية، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وأساليب هذه المؤسسات، والمعوقات التي تواجهها وكيفية القضاء عليها، وتفعيل دور المؤسسات في تحقيق التنمية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق دليل دراسة الحالة وأداة الاستبيان على عينة عمدية تبلغ 200 مفردة من المستفيدين من مؤسسة الطاهر الزاوي وأسفرت على عدة نتائج أهمها تعدد أنشطة ومجالات المؤسسة، وتنوع المستفيدين من خدمات الجمعية من حيث المجال المكاني ونوع المساعدات التي يتحصلون عليها، مثل التعليم ومحو الأمية، وتنمية البيئة، وتحسين الأوضاع الصحية، وهي المجالات التي تمثل أبعاد التنمية المستدامة[9]

3-دراســــــــــــة : شيماء محمد حافظ محمد (2018) بعنوان : دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة لأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمار الأرض، تناول البحث دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية ، خاصة برامج مكافحة الفقر في المجتمع المصري للتعرف على الآليات المستخدمة في منظمات المجتمع المدني، بهدف التعرف على برامج مؤسسة عمار الأرض في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، والكشف عن الوسائل والآليات التي تستخدمها ، ومعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، وتقديم مقترحات لتحسين أدائها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، بأداة المقابلة المتعمقة مع عدد خمسة عاملين بالمؤسسة، وأداة الاستبيان لجمع البيانات من 200 مفردة من المستفيدين من برامج وأنشطة مكافحة الفقر بالمؤسسة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن المؤسسة لها برامج متعددة ومتنوعة، ومصممة بناء على متطلبات المجتمع، وتتميز بالمرونة، والتطوير المستمر للبرامج، من خلال كوادر وكفاءات تعمل على تنفيذ برامج التنمية المستدامة، ، ومن نقاط ضعف هذه المؤسسة عدم عقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة بنفس المجال، وانتظار المستفيدين لمدة طويلة للحصول على الخدمات أو المساعدات، واوصت الدراسة بتعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني، والاهتمام بالجانب الثقافي، وعدم الاكتفاء بالمساعدات العاجلة [10] .

4-**دراســــــــــــة :** فوز علي الغامدي (2019) بعنوان دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية 2030، استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات غير الربحية، وكذلك المستفيدين من خدمات المنظمات غير الربحية، وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية مناسبة لتحقيق الرؤية الوطنية في إطار من الشراكة الجادة والتي تتحول إلى تفوض مجتمعي لإدارة عمل المنظمات غير الربحية بما يدعم جهود هذه المنظمات من ناحية؛ ويبرز استقلالها عن الدولة في ممارسة هذا العمل، فلا تزال النظرة إلى التنمية بوصفها جهوداً حكومية في المقام الأول بالإضافة إلى ضرورة رفع مستوى التعليم والتأهيل والتدريب للعاملين والمسؤولين داخل المنظمات غير الربحية ضماناً لمواكبة كل المستجدات والتغيرات الراهنة في عصر العولمة، والأخذ بمضامين المجتمع المدني العاملي بما يتناسب مع ظروف وخصائص المجتمع المحلي [11].

5- دراســــــــــــة : تامر سعيد أحمد، (2021) بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على محافظة الاسكندرية، للتعرف على دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة، استعانت الدراسة بالإجراءات المنهجية الخاصة بالبحوث الوصفية، واستطلاع آراء المبحوثين من خلال استمارة استبيان، لعينة عمدية بلغت 200مفردة من محافظة الاسكندرية، وأسفرت الدراسة على عدة نتائج أهمها أن أهم أنشطة المؤسسات في مجال حماية البيئة هي توعية المواطنين بالحفاظ على البيئة، وتقديم خطط لعلاج مشكلات البيئة، والمساهمة في نظافة الشوارع ، وزيارة أماكن التضرر البيئي، وأن من أهم مصادر التمويل هي تسويق المنتجات الزراعية والتبرعات واشتراكات الاعضاء، ويجب تشديد الرقابة على المؤسسات المخالفة للقانون، وتعاون الدول مع مؤسسات المجتمع المدني [12].

6-دراســــــــــــة : مصطفى محمد على شديد(2022) بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة 2030 دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية، هدفت الدراس إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقاً للرؤية الاستراتيجية للدولة 2030 من خلال محو الأمية الهجائية والرقمية وتمكين الطلاب من التعليم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لدراسة متغيرات الدراسة والمنهج التطبيقي التحليلي لمعرفة آراء المبحوثين، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل" تفعيل دور الجمعيات الأهلية، وتنمية وعي الجمعيات الأهلية، وتبني الجمعيات الأهلية استراتيجية التعليم" مع المتغير التابع تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بأهمية وضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق رؤية الدولة 2030 من خلال اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكاً مع الحكومة في وضع البرامج والتنفيذ الجاد للعملية التنمية على المستوى المحلي [13] .

تعقيب علي الدراسات السابقة:-

تشير نتائج الدراسات السابقة أن لهذه المؤسسات دوراً كبيراً في إحداث التنمية بالمجتمع حيث تقوم تلك المؤسسات بدور بارز في عملية التنمية وسد الفراغ الذي تعجز أو تقصر فيه الدولة علي المستوي الفكري والثقافي أو الخدمي والإنساني. ومكافحة الفقر وتنمية المجتمع أو في دعم تماسك المجتمع واستخدمت غالبيتها الأسلوب الوصفي التحليلي.

ولقد حاولت الدراسة الراهنة الإفادة من تلك الدراسات السابقة، وقد تمثلت تلك الإفادة في عدد من النقاط منها:-

1- التعرف علي دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

2- التعرف علي المداخل النظرية التي استندت إليها الدراسات المعنية بدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

3- التعرف علي المناهج البحثية التي استندت عليها الدراسات السابقة.

4- التعرف علي المعوقات التي واجهت المؤسسات الأهلية في التنمية المستدامة سواء في الجانب السياسي أو البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.

ثانياً ـ منظمات المجتمع المدني :

والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات [14].

وهو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف

وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة [15]

مكونات منظمات المجتمع المدني :

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند

فيه العضوية إلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي :

- النقابات المهنية
- النقابات العمالية
- الحركات الاجتماعية
- الجمعيات التعاونية
- الجمعيات الأهلية
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات
- النوادي الرياضية والاجتماعية
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديث

مقومات المجتمع المدني: للمجتمع المدني أربعة مقومات أساسية هي [16]

-الفعل الإرادي الحر أو الطوعي.

-التواجد في شكل منظمات.

-قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.

-عدم السعي للوصول إلى السلطة.

ورغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل؛ لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق، وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهى قيم المحاسبية والمساءلة، فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية، وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء

بالوعى السياسي، وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة.

وظائف منظمات المجتمع المدني :

-تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهي أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض [17]

-تحقيق الديموقراطية: منظمات المجتمع المدني توفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي، وهي المشاركة الايجابية.

-التنشئة الاجتماعية والسياسية: بناء المجتمع من خلال غرسه لمجموعة من القيم في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته.

-الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: الحماية والدفاع عن حقوق الانسان، ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات.

-التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: من خلال منظمات المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آراءهم ووجهات نظرهم.

-ملء الفراغ في حالة غياب الدول أو انسحابها: شريك في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير الخدمات والعلاج.. إلخ

-التنمية الشاملة: تفعيل معنى المشاركة لان معظم تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة.

شروط نجاح منظمات المجتمع المدني : بالرغم من الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في العديد من المجالات مثل الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية مثل رعاية الأسرة والطفولة والعجزة والمعاقين، والمساعدات الخيرية، وخدمات التعليم والصحة والثقافة، والاهتمام بشؤون البيئة والتدريب، إلا أنها هذه البرامج غير كافية لإحداث التنمية المستدامة الشاملة، ولكي تستطيع هذه المنظمات القيام بدورها على أكمل وجه لا بد توفر فيها بعض الشروط:

1-قيام هذه المنظمات على دعم قيمة "المواطنة" كبديل عن كل الانتماءات الموروثة ما قبل المدينة مثل الولاء القبلي أو صلة القرابة في ليبيا.

2-تحديث نشاط القطاع الأهلي العربي وتطوير إنجازاته في مجالات التنمية المختلفة عبر العمل على دعم جهود التصدي لمشكلات الفقر والجهل والمرض التي تعطل طاقات المشاركة لقطعات واسعة مازالت مهمشة.

3-المشاركة الكثيفة للباحثين عبر دراسات نظرية وبحوث ميدانية غنية بالمناقشات العلمية والخبرات العملية اللازمة لتطوير عمل هذه المنظمات.
4-أن تتعدى منظمات المجتمع المدني دورها التقليدي الذي كان مقتصرا على النشاطات الخيرية والخدمية إلى الدور التنموي عبر تشجيع المواطنين على تنظيم أنفسهم ضمن إطار مجتمعاتهم المحلية في نشاطات تطوعية ذات منفعة عامة.
5-تغيير الفلسفة الاجتماعية التي ترى في المنظمات الأهلية مجرد امتداد للدولة ووظائفها، وتغيير العلاقات المتوارثة داخل هذه المنظمات.[18]

ثالثاً ـ التنمية المستدامة أهدافها وابعادها والتحديات التي توجهها:

يجب أن يكون هدف التنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة ليس مجرد زيادة الناتج المحلي بل تمكين المواطن من توسيع نطاق خياراته وتطوير قدراته وتحسين جودة الحياة، والارتقاء بالمستوى الاقتصادية والثقافي والاجتماعي دون إهدار الموارد الطبيعية أو الإضرار بالنظم الايكولوجية.

أهداف التنمية المستدامة :

ترتكز التنمية المستدامة على أربع أهداف رئيسية

1-الأهداف الاقتصادية والاجتماعية : ويشير هذين الهدفين إلى عاملين أساسيين هما زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد، والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المتوازن لموارد البيئة وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية إلى جانب توفير الأمن واحترام حقوق الانسان، وتنمية الثقافات المختلفة، وتقبل الآخر، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية لجميع فئات المجتمع في صنع القرار.

2-**الهدف السياسي** : ويعني تأمين أنواع الحكم الديموقراطية، والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية، ونشر مفاهيم الديموقراطية، وحرية الفكر، والتعبير، ومشاركة الأفراد في أتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

3-الهدف البيئي: يتمثل في المحافظة على الموارد الطبيعية دون المساس بالنظام الايكولوجي للبيئة وإتباع الوسائل الحديثة للمحافظة على البيئة، واجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات الضارة حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات والتربة، وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية، والإمدادات المائية، والابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات في عرض البحر، واستعمال الطاقة النظيفة التي تتمشى مع البيئة، وغرس قيم المحافظة على البيئة في الثقافة العامة للمجتمع.

ولقد وضعت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتعلق بمستقبل التنمية العالمية في عام 2015 مجموعة أهداف مكونة من 17 هدفا كجزء من جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية المستدامة، وافقت عليها 193 دولة وفيما يلي عرض لهذه الأهداف **[19] :**

1-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

2-القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3-ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

4-ضمان التعليم الجيد المصنف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6-ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7-ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8-تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9-إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10-الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12-ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة.

13-اتخاذ اجراءات عادلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14-حفظ المحيطات والبحار، والموارد البحرية واستخدمها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15-حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والترويح لاستدامة استخدامها، واستدامة التعامل مع الغابات ومكافحة التصحر، والتصدي لتدهور الأراضي وخسارة التنوع البيولوجي.

16-التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17-تقوية سبل تأسيس وتفعيل شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة .

أبعاد التنمية المستدامة :

يتمثل دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على النحو التالي [20]:

1-البعد الاقتصادي: العمل على توظيف الموارد البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، والحد من الفقر، وتحسين جودة حياة المواطنين، وإيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، والمحلية التي تمثل المجتمع المدني، لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

2-البعد الاجتماعي: استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات في جميع النشطة والمجالات البيئية والاقتصادية، والثقافية، والصحية، والتعليمية، والاجتماعية، وخلق فرص عمل لائقة.

3-البعد البيئي: حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية والمناطق الساحلية، ومراعاة البعد البيئي في المشروعات التنموية ونشر ثقافة الاقتصاد المستدام، والاخضر في المشروعات التنموية الصغيرة والمتوسطة والقومية.

معوقات التنمية المستدامة :

يجب توفر المناخ المناسب لعملية التنمية المستدامة لضمان حسن المردود وتحصيل الفعالية المرجوة لإزالة العوائق المؤثر على نجاحها والاستفادة منها وهي كثيرة يمكن تلخيصها كالآتي [21] :

العوائق البيئية: مثل استنزاف الثروات - التوسع على حساب المناطق الخضراء - الصيد الجائر وخرق النظام الحيواني.

العوائق الاجتماعية: ومن أهم صورها : الفقر – البطالة – النمو السكاني المتسارع – تهميش الثقافة – الارهاب وانعدام الأمن.

العوائق الاقتصادية: ومن مظاهرها البارزة سوء توظيف الموارد المالية – الضغوطات المالية والديون الخارجية على البلدان الفقيرة – الفساد الاداري والسياسي – الارتجالية في الخطط والاستراتيجيات .

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة [22]

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة من خلال الأبعاد الآتية: -

أ - حرية التجمع : فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي له معنى مما يتيح حرية التعبير، التي يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير، أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية، أو قوة في مواجهة سلطة قوية إن هذا قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم.

ب - التعددية والتسامح : إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة، ومتنوعة، ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين ،أو غيرها؛ ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية، ومشروعة، ويتيح لهم التجمع وفقاً لاهتماماته، وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم، إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه، أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

ج - الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون : إن وجود منظمات غير حكومية عديدة، ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة، والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام المؤسسات الدينية متمثلة في إعطاء الوعظ، والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دوراً مهماً في تخفيض معدلات الجريمة ومن ثم يستطيع كل من الغني، والفقير العيش بأمن، وسلام، واستقرار اجتماعي.

د - تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية، والتنمية الاجتماعية كافة مثل، برامج التعليم، والتدريب والتأهيل، ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج، ومساعدة أسر السجناء، والمعوقين، واقامة المراكز الاجتماعية للشباب، وتأمين وجبات طعام للفقراء.

هـ- إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع ، وتفهماً، وايثاراً من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

و- خلق مجتمع قادر من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل للأجيال القامة حقها في عوائد التنمية من خلال عملية تشاركية بين منظمات المجتمع المدني، والحكومة ، والقطاع الخاص.

ز- تكامل أنشطة منظمات المجتمع المدني بعضها مع بعض وعدم تعارضها، وتأكيد أهمية أنماط الاستهلاك، والانتاج المستدامين، لتحقيق التنمية المستدامة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

من أهم نتائج البحث :

من خلال عرض الادبيات النظرية السابقة يمكن تحديد أولويات منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الآتي:

1-دعم مجهودات الدولة في التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال الاسهام الفعال في الأنشطة والمجالات الانتاجية والخدمية المختلفة.

2-تحفيز الاقتصاد وتنويع مصادر الانتاج وخلق فرص ومجالات وأنشطة إنتاجية وخدمية جديدة.

3-زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها ومراعاة متطلبات الأجيال القادمة.

4-إدراك أهمية دور منظمات المجتمع المدني في دعم مجهودات الدولة في تحقيق تنمية مستدامة وعادلة.

5-إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني في الإسهام الفعال في مساندة المجهودات الحكومية في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة العادلة، وهذا ما أكدته دراسة مصطفي محمد.

6- هناك دور كبير للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطورمفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى أصبحت الحاجة ملحة إلى منظمات المجتمع المدني لحل المشكلات والأزمات في المجتمع.

7- نشر الوعي البيئي والوعي الثقافي بين أفراد المجتمع، وتعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإنسانية العاجلة للأسر المحتاجة وهذا ما أوصت به دراسة شيماء محمد .

ويوصي الباحث بالآتي :

1- إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا جوهريا في تحقيق التنمية البيئية ، و كذلك التنمية المستدامة ولذلك يجب إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية مع الجهات الحكومية.

2- ضرورة الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني والجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية و متطورة في مجال حماية البيئة.

3- إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني وكذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات و تبادل الخبرات.

4- ضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاثة محققة فيها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) حيث تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

5-حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الايكولوجية الأرضية، والإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر، ومقاومة وعكس تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

6- بناء قدرات هذه المنظمات من خلال تنظيم دورات تدريبية لكل العاملين في هذه المنظمات في مختلف المهارات الإدارية والمهنية بما يحقق رفع كفاءة الأداء، وتطوير الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة وفق أسس علمية.

الهوامـــــــــــش :

1- مارشال جوردن : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة- مج 1، 2000، ص366

[2]- خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 1984م ، ص98.

[3] -أماني قنديل ، المجتمع المدني في مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2000 ، ص13 .

[4] - أحمد على حجازي: منظمات المجتمع المدني والتنمية ، مصر العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2013، ص22.

[5]-ناصر مسلم، المجتمع المدني – محاولة تعريف وتحديد ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع المدني، مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، القاهرة، 2003، ص 1.

[6] -حسن سعفان: اتجاهات التنمية في العالم العربي ، مطبعة التقدم ، الجزائر ، 1973 ، ص 522.

[7]- عبدا لله السيد محمد: التنمية في الوطن العربي ، دار الكتاب الحديث ، مصر،1998 ، ص20.

[8] - Lee, J.; Song, H.-D.; Hong, A.J. Exploring Factors, and Indicators for Measuring Students' Sustainable Engagement in e-Learning. *Sustainability* **2019**, *11*, 985. https://doi.org/10.3390/su11040985

[9] - وجدان ابولقاسم الميلودي، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة على مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية بمدينة الزاوية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الزاوية.

10 -شيماء محمد حافظ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عمار الأرض، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية، العدد 5، ابريل 2022.
11- فواز بن على الغامدي، دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، 2019.
12-تامر سعيد أحمد، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الرابع-الجزء الثاني، لسنة 2021.
13- مصطفى محمد على شديد، دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة 2030 دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية، المجلة العربية للإدارة، مج 42، ع4- ديسمبر 2022.
14- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس 1999، ص 36.
15- أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى يناير 1999 ص 2.
16- على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 2008، ص15 .
17- عيسى الشماس، المجتمع المدني (المواطنة والديموقراطية) منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2008، ص 18.
18- كريم ابو حلاوة، المنظمات الأهلية العربية وإرهاصات التحول نحو المجتمع المدني، دار النهار، بيروت لبنان، 2005 ص33.
19- مجموعة الاستشارات الدولية، دليل منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030،موسسة آنالندا، الشبكة المصرية، ص 12/11.
20- حسين محمد أباظة، المجتمعة المدني والتنمية المستدامة، آفاق اجتماعية-العدد 3 –مايو 2022، ص6.
21- فراس بن ساسي، التنمية المستدامة في السنة النبوية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للحضارة الاسلامية، جامعة الزيتونة، 2017، ص ص 16/15.
22- عبدالسلام فرج علي فرحات: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية ، العدد 29 ، 2015 ، ص 15/ 16 .